رواية ابي داود ان نبي الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وفضل الرهن
جمع قارح والربع جمع رباع مثل يمان كقذال وقذل ويقال ربعان
كغزال وغزلان وهو ما لقت على الفتم في السنة الرابعة وعلى البقر وذوي
الحافر في الخامسة وعلى ذي الخف في السابعة وفرس رباع ورباعية والقارح
تقدم واكثر ما كانت تجري العرب من مايتي غلوة والغلوة مقدار رمية
السهم قال في الاساس والفرسخ التام خمس وعشرون غلوة وفيه ما فيه
فان المشهور ان الماتي غلوة اربع فراسخ كما ياتي والفرسخ ثلاثة اميال
والميل اربعة الاف خطوة واما السباق على المال وسمي الرهن فقال القاضي
ابو الفضل لا خلاف في جواز المراهنة فيها يعني المسابقة وانما خارجه
من باب القمار لكن لذكر صور احدها متفق على جوازه والثاني متفق
على منعه وفي بقيتها خلاف اما المتفق على جوازه فان يخرج الوالي
او غيره تبرعا سبقا يجعله للسابق من المسابقين ولا فرس له في الحلبة
فمن سبق فهو له وكذلك لو قال للسابق كذا وللمصلي كذا وللتالي وكذا
فيأخذ وفق ما شرطهم لان هذا قد خرج عن باب القمار الى باب المكارمة
واما المتفق على منعه ان يخرج كل من السابقين سبقا فمن سبق منهما
اخذ سبق صاحبه واسكت عنه فهذا قمار عند جميع العلماء لم يكن بينهما
محلل فان كان بينهما محلل اي فرس ثالث على انه ان سبق اخذ ما اخرجاه
جميعا ولا شيء عليه ان سبق فاجازه ابن المسيب والشافعي ومالك في
رواية عنه والمشهور عنه خلافه واما المشهور عن الحنفية جوازه فان سبق
احد المخرجين احدا حاز السبقين وان سبقا جميعا بقي كل منهما على ماله
ولم يغرم احدهما للاخر شيئا وان سبق المحلل جاز السبقين وان سبق احدهما
مع المحلل احرز سبق المتاخر اي فكانا فيه شريكين وقال محمد بن الحسن نحوه
وهو قول الاوزاعي والزهري واحمد واسحق ومن صور الاختلف ان يكون
الوالي او غيره ممن اخرج السبق لم فرس في الحلبة على انه ان سبق هو لم يعط
شيئا والا اخذ السابق السبق فاكثر العلماء على جوازه وبه قال الليث والشافعي

والثوري

والثوري وابو حنيفة رحمهم الله تعالى وابي مالك في رواية عنه وبعض
اصحابه وربيعة والاوزاعي قال مالك لا يرجع اليه سبقه وانما يأكله
من حضر ان سبق مخرجه ومن شرط المسابقة ان تكون الخيل متقاربة
الحال في سبق بعضها بعضا في تحقق سبق احدها كان الرهن في ذلك
قمار وكذلك المضرة مع غيرها والعراب مع غيرها لا يجوز المراهنة عليها
كذا قيل وفي قوله مع غيرها نظر فانا رأينا كثيرا ان الهجن والمقاريف
تسبق العربية وهذا الشرط معتبر في المحلل بالاولى لانه لا بد ان يكون
فرسه بما يحتمل السبق وعند ما اذا تحقق سبقها له فلا فائدة
فيه واذا تحقق سبقه لها كان قمارا ايضا فلا يحل في الصورتين
والمعتبر في السبق بين الفرسين بالصفة هو المشهور وعن عبد الله
ابن المبارك عن سفيان قال اذا سبق الفرس باذنه فهو سابق قال بعضهم
هذا يحمل على تساوي اعناقهما فان تفاوتت اعناقهما بالطول والقصر
كان السبق بالكاهل وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سابق
بين الخيل على حلل انتهى من اليمن فاعطا السابق ثلاث حلل والمصلي
حلتين والثالث حلة والرابع دينارا والخامس درهما والسادس قصبة
وقال بارك الله فيك وفي كلكم وفي السابق والفسكل وروي الواقدي
عن سهل بن سعد الساعدي قال اجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل
فسبقت على فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم الضرب فكساني بردا مما شيا
وعنه ايضا قال سبق ابو اسيد الساعدي على فرس رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاعطاه حلة يمانية وروي الثعلبي في كتابه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر باجراء الخيل وسبق ثلاثة اعذق
من ثلاثة نخلات اعطا السابق عذقا والمصلي عذقا واعطا الثالث
عذقا وذكر رطب وروي فيه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجرى
الخيل يوما فجاء فرس له ادهم سابقا واشرف على الناس وقالوا الادهم
الادهم وجئني رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وهي بطء

Copyright © King Saud University